الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم لعام 2011

إصدار مسبق

اتسم النمو في غربي آسيا بطابع قوي، ولكنه ما زال دون إمكانياتها

تضافر الاستهلاك الخاص مع ارتفاع أسعار النفط ينهض بالأداء

بيروت، 18 كانون الثاني/كانون الثاني/يناير 2001 – ستتحقق اقتصادات غرب آسيا بنسبة نمو يبلغ متوسطها 4.5 في المائة عامي 2011 و 2012، مما يمثل استمرار الأداء القوي من عام 2010، وفقا لأحدث تنبؤ للأمم المتحدة ورد في تقريرها السنوي المعنون "الحالة *والتوقعات الاقتصادية في العالم لعام 2011* (WESP)" الذي صدر اليوم. ومع أن وتيرة النمو كانت مرتفعة إلا أنها ما زالت دون المعدل المتوسط الذي تحقق في السنوات التي سبقت الأزمة الاقتصادية العالمية.

[أدرج الرسم البياني – IV.9]

Western Asia: Rates of growth of real GDP, 2007-2012[a]

Annual percentage change

	2007	2008	2009	2010[b]	2011[c]	2012[c]
Western Asia	**5.1**	**4.4**	**-1.0**	**5.5**	**4.7**	**4.4**
Bahrain	8.4	6.3	3.1	4.0	3.8	4.2
Iraq	1.5	9.5	4.2	5.0	5.5	6.4
Israel	5.4	4.2	0.8	4.0	3.5	3.0
Jordan	8.5	7.6	2.3	3.1	3.5	3.7
Kuwait	4.5	5.5	-4.6	4.4	3.6	4.2
Lebanon	7.5	8.5	6.7	6.9	5.6	5.4
Oman	6.8	12.8	3.6	4.3	3.9	3.7
Qatar	26.8	25.4	8.6	13.4	14.0	6.1
Saudi Arabia	2.0	4.2	0.6	3.4	3.8	3.9
Syrian Arab Republic	4.3	5.2	4.0	5.6	6.0	5.3
Turkey	4.7	0.7	-4.7	7.4	4.6	5.0
United Arab Emirates	6.1	5.1	-1.9	2.7	3.2	3.3
Yemen	3.3	3.6	2.8	3.5	3.4	3.2
Western Asia (excluding Israel and Turkey)	5.3	6.9	0.9	4.6	4.9	4.2
Gulf Cooperation Council States	5.4	6.9	0.5	4.6	4.9	4.1
More diversified economies	4.8	6.8	4.2	5.1	5.0	5.0

Source: United Nations, *World Economic Situation and Prospects 2011*.

a Regional averages are calculated as a weighted average of individual country growth rates of gross domestic product (GDP), where weights are based on GDP in 2005 prices and exchange rates.

b Partly estimated.

c Forecasts, based in part on Project LINK.

وقد كان ارتفاع أسعار النفط في بلدان كالمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وكذلك الاستهلاك الخاص القوي في البلدان غير المصدرة لنفط قاطرتي

النمو الرئيسيتين في المنطقة. وقد تمكنت تركيا، التي تعافت من تقلص قدره 4.7 في المائة عام 2009، من زيادة ناتجها المحلي الإجمالي بنسبة 7.4 في المائة عام 2010، بدعم من قوة الاستهلاك الخاص ونمو الاستثمارات. وبالمثل من المتوقع أن يسجل اقتصاد إسرائيل نسبة نمو قدرها 3 في المائة، وأن يحقق لبنان نسبة نمو قدرها 5 في المائة في كل من العامين المقبلين، مدفوعة أيضا بنمو الاستهلاك.

وتصبح القطاعات غير النفطية قاطرات للنمو متزايدة الأهمية حتى في البلدان المصدرة للنفط. ففي المملكة العربية السعودية، تمكن الاستهلاك الحكومي والاستهلاك العام على السواء من المساهمة في تحقيق أداء متوازن بوجه عام. وتتشابه الصورة في الإمارات العربية المتحدة، حيث شكل الإنفاق الحكومي دعامة الأداء القوي عام 2011. وكان من النتائج المجزية التي أسفرت عنها استراتيجية البلاد للتنويع الاقتصادي، أن أصبح قطاع الخدمات، لا سيما السياحة، وقطاع الصناعة التحويلية أيضا قاطرتين هامتين للنمو الاقتصادي.

والحالة تختلف في اليمن. وفي حين توسعت قدرته على إنتاج الغاز، فإن الأداء الاقتصادي الإجمالي لليمن قد أربكه شح المياه الذي يعيق الإنتاج الزراعي، وتأثر بالأوضاع السياسية، كما تحذر اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا.

ما زال التضخم متدنيا والعمالة آخذة في التحسن وإن ظلت شاغلا

ما زالت حالة العمالة حافلة بالتحديات بوجه عام في المنطقة، وإن كانت هناك بوادر تحسن: ويذكر تقرير الأمم المتحدة أن معدلات البطالة قد استقرت بفضل انتعاش التجارة الدولية. ومن المتوقع أن ينخفض معدل البطالة في تركيا إلى ما دون 13 في المائة في عام 2011 بعد أن بلغ أكثر من 14 في المائة عام 2009.

وقد تباطأ التضخم تباطؤاً كبيراً بعد أن بلغ الذروة في أواسط عام 2008. وشهد العراق والأردن وقطر انكماشا عام 2009. وبالنسبة لقطر، استمر الانكماش عام 2010. وينبغي للمنطقة أن تتوقع معدلات تضخم إيجابية إنما محدودة عام 2011 بسبب ارتفاع أسعار الغذاء وازدياد الأجور في القطاع العام، لا سيما في مجلس التعاون الخليجي.

ويذكر التقرير أن السياسات النقدية، بالتوافق مع احتمالات التضخم، ستتباين أيضا من بلد لآخر. وفي حين أن من المتوقع أن تزيد تركيا معدلات الفائدة لديها كرد فعل على ارتفاع ضغوط الأسعار، يتوقع أن تنتهج إسرائيل سياسات نقدية تتسم بالحذر في ضوء الانخفاض الطفيف البالغ 2.4 في المائة عام 2011. ومن المتوقع أن تحافظ بلدان كالأردن والكويت وقطر على تدني معدلات الفائدة لديها طوال عام 2011.

الحكمة في إدارة الميزانية والفوائض الخارجة

ظلت الحكومات في المنطقة تتحلى بالحكمة بوجه عام في إدارة ميزانياتها. وقد عملت بلدان مجلس التعاون الخليجي إلى زيادة الإنفاق الحكومي عام 2010، ولكن يتوقع أن تصبح سياساتها المالية مؤاتية للتوسع إلى حد ما عام 2011. وستظل صادرات الوقود مصدر فوائض كبيرة في الميزانيات عام 2011. وإن كانت هذه الفوائض ستكون أصغر إلى حد ما مما بلغته عام 2011. وبالمقارنة مع ذلك، ستواجه البلدان غير المصدرة للنفط قيودا متزايدة على الميزانية وسيستمر الأردن ولبنان، على سبيل المثال، في مواجهة عجز في الميزانية يناهز نسبة 10 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي عامي 2010 و 2011. وسيؤدي ارتفاع الدين العام وازدياد مدفوعات الفائدة إلى الحد من الحيز المالي في هذين البلدين في المنظور القصير الأجل.

وسيستمر ظهور الفوائض الكبيرة في الأرصدة الخارجية في البلدان المصدرة للنفط عام 2011. وفي المملكة العربية السعودية، على سبيل المثال، يتوقع أن يبلغ فائض الحساب الجاري نسبة 10 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي عام 2010. وبالمقارنة مع ذلك، من المتوقع أن تشهد البلدان غير المصدرة للنفط مزيدا من النمو في عجزها التجاري، بسبب ارتفاع الطلب على الواردات سوية مع الانتعاش الاقتصادي.

ويذكر تقرير الأمم المتحدة أن ازدياد حدة تغير أسعار النفط وإمكانية انخفاضها ما زالت مخاطر سلبية كبيرة بالنسبة للبلدان المصدرة للنفط. وسيتأثر الأداء الاقتصادي للبلدان غير المصدرة للنفط تأثرا مباشرا بضعف النمو في اقتصادات البلدان المتقدمة (انظر نشرة الصحافة العالمية). ونتيجة لذلك، فإن أي تجدد للتباطؤ الاقتصادي في أسواق الصادرات هذه ينطوي على إمكانية إحداث تغيير كبير في مسار النمو في المنطقة.

من أجل إجراء المقابلات أو الحصول على مزيد من المعلومات، اتصلوا بنيوتن كانهيما على رقم الهاتف 1-212-963-5602، وعنوان البريد الإلكتروني kanhema@un.org، إدارة شؤون الإعلام التابعة للأمم المتحدة.

http://www.un.org/esa/policy/wesss/wesp.html

تقوم إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة (UN DESA) ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ولجان الأمم المتحدة الإقليمية الخمس، في بداية كل عام، بإعداد التقرير المعنون "الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم".

صدر عن: إدارة شؤون الإعلام التابعة للأمم المتحدة،

DPI/2584Q